1995/9/28

العدالة الاجتماعية
جوهر فكر عبد الناصر

"وكان أول أهداف الضباط الأحرار قيام عدالة اجتماعية .. إن أهداف الثورة لم تكن لإخراج الملك فقط، إنما كانت أساسا لتغيير النظم الاجتماعية"
(جمال عبد الناصر - من خطاب في عمال النقل المشترك، 1954/4/3)

مقدمة

لعل العدالة الاجتماعية هي العبارة الوحيدة التي يمكن أن يُلخَّص بها مجمل فكر عبد الناصر ويعبَّر بواسطتها عن منهجه في العمل وأسلوبه في قيادة ثورة 23 يوليو/تموز 1952 التي تعتبر نقطة تحول تاريخية في مسيرة مصر والوطن العربي والعالم الثالث بل والعالم أجمع. ومنذ اللحظة الأولى، ومنذ إعلان المبادئ الست التي قامت من أجلها الثورة، احتلت العدالة الاجتماعية موقع الصدارة من الأهداف التي نسج برامج العمل حولها، ومن المعايير التي احتكم إليها في أحاديثه وفي أقواله وفي أفعاله، ومن ثم فإني أتوجه بالشكر إلى منظمي هذا المؤتمر على تشريفهم لي بتكليفي بالحديث عن هذا الجانب الحيوي من سيرة الزعيم الخالد الذكر.

وما أن راجعت أقوال الزعيم وأحاديثه واستعدت معها شريط الذكريات حتى بدت تتجمع أمام ناظري صورة لم تكن بهذا الوضوح من قبل، وإن كانت راسخة في أعماق الفكر دائما. ما أود أن أقوله أنني وأنا أراجع أفكار عبد الناصر الآن وفي عام 1995، وبعد أن تراكمت لديّ المعرفة والتجربة، في عالم تتجدد معارفه كل بضع سنوات، أستطيع أن أقول أن اختيار العدالة الاجتماعية كمحور للحديث كشف أمام باصري حقيقتين على جانب كبير من الأهمية. الحقيقة الأولى أن المفهوم لدى عبد الناصر لم يكن مفهوما وقائيا من خلل يراد تجنبه، أو علاجيا من ضرر يراد تلافيه، بل كان في جوهره قاعدة للبناء وأساسا للانطلاق. ومن هنا كانت الحقيقة جلية وهي أن ما تلا ذلك ارتبط بهذه القاعدة وتماسك معها في صرح شيده فأحكم بناءه. الحقيقة الثانية أن عبد الناصر كان في الواقع الأمر سباقا إلى نواح عديدة، تناولها العالم بعده بعقدين أو أكثر ليحيلها إلى نظريات تبدو كما لو كانت كشفا علميا حديثا. الفارق الجوهري أن الرجل في صدق أحاسيسه وثاقب بصيرته واقترابه من الجماهير كان قادرا على التعبير عما يبدو الآن نظريات متعمقة بعبارات بسيطة، تنفذ إلى الأفهام فتدفع الحركة وتحث على الإقدام.

المنطلق - مثل أعلى

في إجابة على سؤال من مندوب مجلة الكتيبة 13 بمناسبة مرور عامين على قيام ثورة 23 يوليو/تموز، عن مثله الأعلى، أجاب عبد الناصر: "إني أعتقد أن خير المثل العليا التي أحاول دائما

أن أجعلها نصب عيني هي أن يحس المرء بشعور الآخرين، يحس بشعور الضعيف وشعور القوي، يحس بشعور الفقير وشعور الغني، متلمسا حقيقة إحساسات كل هؤلاء، وبهذه الصورة يمكنه **تحقيق العدالة تحقيقا تاما**". إن هذه العبارة توضح الدافع له على اختياره العدالة الاجتماعية كمنطلق يبني عليه تصرفاته؛ فهو ليس كما وصفناه أحيانا منحازا إلى الفقراء والضعفاء والكادحين، بل منصفا بينهم وبين باقي فئات المجتمع، يحس بشعور هذا وشعور ذاك، فلا يتردد بينهما ولا ينحاز، ولكنه يعدل بينهما. وكان لهذا المنطلق أهميته في تصرفاته، إذ لم يتخذ في يوم من الأيام موقفا ضد فئة بعينها أو طبقة بذاتها (اللهم إلا الخونة) بل كان عداؤه للظواهر التي تفرز الظلم الاجتماعي. ومنه يصبح من المنطقي أن نجده ينادي بتقريب الفوارق بين الطبقات وإذابتها، ويستبعد الصراع الاجتماعي كأسلوب للقضاء عليها، بالقضاء على طبقات بأكملها، ، فكان للثورة أن تفخر بأنها بيضاء.

الهدف - عدالة اجتماعية

أعلنت الثورة مبادئ ستة التزمت بها، كان التغيير هو جوهر الثلاثة الأولى منها: القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين – القضاء على الإقطاع – القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم. غير أن الأمر لم يقف عند حد التغيير والإزالة، فقد كان لا بد في الوقت نفسه من وضع قواعد بناء المجتمع الجديد، فكانت المبادئ الثلاثة الأخرى للثورة: إقامة عدالة اجتماعية – إقامة جيش وطني قوي – إقامة حياة ديموقراطية سليمة.

وبعبارة أخرى فإن الثورة التي أطلق شرارتها جمعت بين أمرين: التخلص من الظلم الاجتماعي، وإقامة عدالة اجتماعية. وعلى حد قول عبد الناصر: "كان الظلم الاجتماعي يتجسم في كابوس الإقطاع البغيض. فقد ورثنا طبقة من الحكام والأشراف ترفعوا عن الشعب، وراحوا يستمتعون بنفوذهم وأموالهم. وانقسمت البلاد إلى فئتين كل منهما تكره الأخرى وهم من طينة واحدة: معسكر العبيد وطائفة الأسياد." وكان من الطبيعي أن تستولي طبقة الأسياد على الحكم؛ ولما كان الحكم بيد القصر تحت هيمنة الاستعمار، فإن هذا التقسيم الاجتماعي تُرجم سياسيا إلى انقسام سياسي مناظر: طبقة الحاكمين الممالئين للاستعمار وطبقة المحكومين المغلوبين على أمرهم. وكان التحرير السياسي مرتبطا بالضرورة بالتحرير الاجتماعي، كلاهما يرفع ظلما عن الشعب. والواقع أنه لو أن النظام الذي قامت الثورة لتزيحه عن كاهل الشعب المصري كان يحقق العدالة الاجتماعية لَمَا قامت الثورة. ولو حاول الضباط الأحرار إقناع الشعب بضرورة البحث عن نظام بديل، لَمَا لقوا استجابة من الجماهير التي وقفت صفوفا متراصة وراءهم. القضية إذاً لم تكن تغييرا لنظام الحكم، وإحلال فئة حاكمة محل أخرى. القضية هي أن النظام الذي ساد أفقد الغالبية الساحقة الصلة الوثيقة بالوطن فحرمها من مشاعر الانتماء لأنه جردها من أبسط حقوق الحياة.

غير أن إزالة الظلم لا تكفي بحد ذاتها، إذ كان لا بد من تلافي وقوعه من ناحية، والعمل على تعظيم العائد من زواله من ناحية أخرى. وهكذا تصدرت العدالة الاجتماعية قائمة أهداف البناء، بل

قائمة الأهداف جميعا، فكانت العبارة التي أوردناها في صدر هذه الدراسة. وحينما قام عبد الناصر بإزاحة الإقطاع أمعن النظر في تركيبة المجتمع فوجد أنها لا تزال تعاني من تفاوت يؤدي إلى اختلاف في الحقوق والواجبات. ففي خطبه الأولى كان يردد أنه لا ينبغي أن يصرفنا العدد القليل من المتعلمين عن العناية بسائر الشعب، فإننا إذا أردنا أن نحكم على الشعب فإننا لا نحكم عليه بنسبة أقلية من بين المصريين البالغ عددهم 22 مليونا آنذاك، وهي ثلاثة ملايين من المتعلمين ومن الأفراد الذين يعيشون في ميسرة، بل الواجب أن يكون حكمنا قائما على أساس النظرة إلى أغلبية الشعب. فالغالبية من أهل الريف البالغ عددهم 19 مليونا، كانوا ضحايا الفئة المستبدة بالحكم، كما أنهم يلقون الإهمال من المثقفين. ولهذا كان دائم التذكير لهؤلاء بابن العم الذي يعمل في الحقل دون أن يجني سوى الكفاف. إن العهود الماضية قد حكمت على غالبية المواطنين بألا يجدوا ما يأكلون ولا ما يلبسون ولا مأوى يؤويهم. ولا يمكن أن يكون الوطن قويا بوفرة الحياة لعدد محدود من المتعلمين، فلا بد أن يأكل وأن يلبس وأن يعالج كل المواطنين. ولم يكن من الممكن الوصول إلى ترقية الشعب بجميع طبقاته، ما لم توضع هذه الحقائق نصب الأعين، وما لم يؤخذ في الاعتبار أن الغالبية فقيرة جاهلة مريضة، وهو ما يفرض على الجميع العمل من أجل التخلص من تلك الأوضاع، وعلى القادرين مساعدة إخوانهم في الوطن وترك الأنانية.

فكانت الثورة ثورتين

على الرغم من إدراكه العلاقة الوثيقة بين الظلمين السياسي والاجتماعي، فقد ميز عبد الناصر بين العمل في المجالين. وفي كتابه **فلسفة الثورة** يقول:

"وأنا الآن أستطيع أن أقول إننا نعيش في ثورتين وليس في ثورة واحدة.

"ولكل شعب من شعوب الأرض ثورتان: ثورة سياسية يسترد بها حقه في حكم نفسه بنفسه من يد طاغية فُرض عليه أو من جيش معتدٍ أقام في أرضه دون رضاه .. وثورة اجتماعية تتصارع فيها طبقاته ثم يستقر الأمر فيها على ما يحقق **العدالة** لأبناء الوطن الواحد.

"لقد سبقَنا على طريق التقدم البشري شعوب مرت بالثورتين ولكنها لم تعشهما معا .. إنما فصل بين الواحدة والثانية مئات من السنين. أما نحن فإن التجربة الهائلة التي امتُحن بها شعبنا هي أن نعيش الثورتين معا في وقت واحد.

"وكان لا بد أن نسير في طريق الثورتين معا. ويوم سرنا في طريق الثورة السياسية فخلعنا فاروق عن عرشه، سرنا خطوة مماثلة في طريق الثورة الاجتماعية فقررنا تحديد الملكية.

"وما زلت حتى اليوم أعتقد أنه ينبغي أن تظل ثورة 23 يوليو محتفظة بقدرتها على الحركة السريعة والمبادأة، لكي تستطيع أن تحقق معجزة السير في ثورتين في وقت واحد، مهما بدا في بعض الأحيان من تناقض في تصرفاتنا"

كان إدراك هذا التلازم بين الثورتين ضروريا حتى لا تنزلق الثورة إلى ما وقعت فيه ثورة 1919 من إهمال للبعد الاجتماعي، فكانت النتيجة تفريغها من محتوياتها والقضاء على الكسب السياسي الذي حققته. وكان مؤداه هو ضرورة تعزيز الثورة السياسية بثورة اجتماعية محورها تحقيق العدالة الاجتماعية التي تنفي عودة مظاهر الاستغلال والاحتكار، ومن ورائهما عودة النظام المجتمعي الذي قامت الثورة من أجل الخلاص منه. فالثورة هي في رأيه **علم التغيير الاجتماعي** الشامل والعميق لصنع حياة جديدة تفي بمطالب الثوار وآمالهم.

مفهوم بنّاء للعدالة الاجتماعية

بإيجاز يمكن القول أن العدالة الاجتماعية واحدة من ثلاث:

- ظلم يراد درؤه. وهنا كانت إزالة الإقطاع واستغلال رأس المال هدفا جوهريا.
- خلل يراد تلافي آثاره، وهذا هو المفهوم الشائع، الذي يجعل منها علاجا لخلل لا هدفا.
- عدل يراد تحقيقه، وهو القاعدة التي ألهمت الثورة العمل على بناء مجتمع الكفاية والعدل.

المفهوم الثاني هو المفهوم الشائع. فلسنا في حاجة إلى التذكير بأن القاعدة العامة التي تسترشد بها المجتمعات الرأسمالية هي ترك الاقتصاد يعمل وفق قواعد الحرية الاقتصادية أملا في تحقيق ما يسمى "بالكفاءة الاقتصادية". فهذه الأخيرة تكفل – في رأي المنظرين لتلك النظم – الاستخدام الأمثل للموارد، وبالتالي تعظيم الناتج منها، وهو ما يعود على مجمل المجتمع بأفضل ما يستطيع أن يحققه من نتائج وفقا لما هو متاح له من موارد. غير أن هذا لا يعني بالضرورة أفضل أنصبة لجميع أفراد المجتمع، لأن الأنصبة تتحدد وفقا لقوانين العرض والطلب، فمن خف عدده أو حجمه ثقلت موازينه، والعكس بالعكس. وبناء عليه تبدأ جولة جديدة يتم فيها إعادة توزيع الناتج (الأعظم) الذي أمكن الحصول عليه، والمعيار هنا هو ما يطلق عليه "العدالة الاجتماعية".

لا يقتضي الأمر جهدا كبيرا لكي نتبين فجاجة هذا المنطق. فالاستخدام الأمثل لموارد ضحلة هو بدوره استخدام ضحل يقود إلى ناتج متواضع. وكونه الأكبر في ضوء التركيبة السائدة للموارد لا يعني أنه الأكبر لو كانت الموارد قد نالت حظا من التطوير. قد يكون الناتج من تشغيل فلاحين أميين بأجور زهيدة لا تفي بمتطلبات الكفاف هو أقصى ما يمكن أن يحصل عليه المجتمع منهم. ولكن ماذا لو أن أولئك الفلاحين نالوا قدرا من التعليم طبقوه على نشاطهم في الإنتاج، وحظا من الدخل أتاح لهم الإنفاق على حجم أكبر من الإنتاج ؟ إن اقتران التخلف بمحدودية الموارد وبتواضع الدخل وبسوء التوزيع الصارخ للدخل المحدود، خير شاهد على أن الاستخدام الأمثل المزعوم هو "تخلف أمثل"، وأن التقدم لا يجد سبيله إلى الواقع إلا بالنهوض بالموارد وليس بتخصيص أمثل لها بواقعها الراهن. وبالتالي فإن هذا المنطق يجعل من الظلم الاجتماعي، مثل ذلك الذي تولده برامج الإصلاح الاقتصادي التي يروج لها الآن، ضرورة موضوعية. وبالتالي فهو يجعل العدالة الاجتماعية أداة إصلاح لفساد لا مناص منه. ولو صح هذا التفسير لكان من الضروري أن يتم ذلك في إطار اتفاق

على **عقد اجتماعي** ترتضي فيه الفئات التي يصيبها الظلم بوقوعه مقابل ما تعوضه بها الإجراءات المختارة لتحقيق العدالة الاجتماعية، كالصندوق الاجتماعي الذي يلوَّح به للمصريين مقابل صفقة الخصخصة. ومثل هذا العقد لا وجود له، ولو وجد فهو باطل لأنه يفرض فرضا في إطار علاقات غير متكافئة.

وحتى يتحقق شرط التكافؤ لا بد من البدء من حيث يجب البدء، بإزالة الظلم الاجتماعي الذي يحرم الغالبية من مقومات المشاركة، ليس بمجرد الإدلاء بصوت قد تتلقفه صناديق مغلقة، سواء طالها التزييف أم نجت منه، بل بالقدرة على تكوين الفكر الذي يتحول إلى صوت نابع من الضمير. والشرط الأساسي لهذا هو تكافؤ الفرص، حيث التكافؤ يتناول التفكير والتعبير معا. في خطاب له في منتصف 1954 قال عبد الناصر: "كانت هذه الثورة تهدف إلى ثورة سياسية وثورة اجتماعية، وكنا نشعر شعورا قويا أن الأهداف السياسية الكاملة والأهداف الاجتماعية الكاملة لا يمكن أن تتحقق إلا إذا **توافرت للفرد كل الفرص**. ونحن نؤمن بالفرد ونؤمن إيمانا راسخا أن الوطن لن يكون قويا إلا إذا كان الفرد قويا. ونؤمن في الوقت نفسه بالعمل على تقوية الفرد من جميع النواحي حتى نصل إلى تقوية الوطن في جميع الميادين، والأساس الأول في هذا السبيل هو التعليم." في هذه العبارة الموجزة عبر عن الشرط الجوهري للمشاركة التي هي أساس الديموقراطية، ووصل من أقصر الطرق إلى لب القضية وهو التعليم الذي كانت الغالبية غير القادرة محرومة منه، فازدادت بذلك عجزا. لم تكن العدالة الاجتماعية عنده مجرد عملية تصحيحية تقدم كرشوة لتمرير نظام غير قادر على الاستمرار والاستقرار. كما أنها لم تكن مجرد إزاحة طبقة مسئولة عن الظلم الاجتماعي، وإحلال طبقة أخرى محلها، وإنما إقامة مجتمع جديد كل أفراده أقوياء.

بناء الاقتصاد الوطني

لم تكن العدالة الاجتماعية لدى عبد الناصر ولدى ثورة 23 يوليو/تموز، إعالة لطبقة على حساب أخرى، أو استرخاء شعب في كنف حكومة تعوله، إذ "أن الناس قد ولدوا أحرارا ليعيشوا أحرارا ومتساوين في الحقوق، لا تمييز بينهم ولا فضل لأحد على أخيه إلا بما يقدمه للوطن وللمجموع." الأساس هو **الفعل**، لا المَنْح ولا التلقّي. وفي هذا استجابة لقوله تعالي "والذين هم للزكاة فاعلون" (سورة المؤمنون، آية 23). ولذلك احتل بناء اقتصاد وطني قوي موقعا هاما من تفكير عبد الناصر، ومن جهوده من أجل الارتقاء بالدولة، سواء في مصر أو في دولة الوحدة، الجمهورية العربية المتحدة. غير أن الأهم من ذلك أن هذا التوجه كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بمفهومه للعدالة الاجتماعية، كما تداخل بصورة عضوية مع رؤيته للتنظيم المجتمعي التي سنبينها فيم بعد.

كان عبد الناصر دائم التذكير بالهدف الرابع الذي أعلنته الثورة عند قيامها وهو **إقامة عدالة اجتماعية**: "لقد كنا نكافح دائما من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، وكنا نجاهد من أجل الوصول إلى هذا الهدف، الذي يجب أن نكتل كل قوانا من أجل الوصول إليه وتحقيقه. لا نستطيع أن نقيم عدالة اجتماعية بين ربوع هذا الوطن إذا لم نعمل **عملا مستمرا** .. فإذا

لم نجدّ ونعرق **لنزيد من ثروة هذا الوطن**، لن نستطيع أن نحقق عدالة اجتماعية إلا إذا تكاتفنا جميعا، لنعمل عملا مستمرا شاقا مضنيا، من أجل الأمة جميعها .. ومن أجل الأغلبية كلها .. لا من أجل فئة قليلة من الناس، ولا من أجل فرد من الأفراد، بل نعمل جميعا متكاتفين من أجل تحقيق عدالة اجتماعية. ولن نستطيع أن نحقق هذه العدالة إلا بالعمل المتواصل، بالعمل الشاق، بالجد والجهاد والكفاح، بالبناء المستمر. لا بد أن نزيد من دخل هذا البلد، ومن ثروة هذا البلد؛ **لا بد أن نزيد الدخل القومي** وبهذا فقط نستطيع أن نحقق هذا الهدف. ولهذا سنتكاتف جميعا من أجل إقامة عدالة اجتماعية، لا إقطاع ولا احتكار ولا رق .. لن يكون هناك احتكار، ولن يكون هناك إقطاع، أو سيطرة لرأس المال على الحكم ولن تكون هناك فئة مستغلة، لن تكون هناك فئة مستبدة، ولن يكون هناك رق ولا عبودية .. ولكن ستكون هناك **حرية فردية**. إن العامل أيها المواطنون يؤمَّن على رزقه، وإن الفلاح يشعر بأن رزقه مؤمَّن. كل فرد في هذا الوطن يشعر بالحرية الحقيقية .. ولهذا فأنا أعتقد وأومن بأننا سنعمل جميعا، وأن مصر لن تتخلى عن فرد من أبنائها. إن مصر أيها المواطنون تحتاج إلى جميع أبنائها. لننس الماضي، لننس ما فات ونتجه جميعا إلى المستقبل، ولننس الماضي بمآسيه، ولن نأخذ من الماضي إلا العظة والعبرة، حتى نكون على حذر. وبهذا نستطيع أن نحقق لهذا الوطن عدالة اجتماعية حقيقية، تسود فيها العزة، ونحقق فيها للمجتمع الرفاهية. وهذا هدف من أهداف الثورة لم نستطع تحقيقه حتى الآن (وكان يتحدث في العيد الرابع للثورة) لأنه يحتاج إلى وقت، وعمل مستمر متواصل. هذا العمل أيها المواطنون هو **عمل كل فرد** منكم، وواجب كل فرد منكم. وكلما حققنا هدفا وجدنا أهدافا أخرى. **فتحقيق العدالة الاجتماعية عمل مستمر متواصل**، يحتاج إلى كفاح الشعب، وإلى قوى الشعب، وإلى إمكانيات الشعب وسواعده، وبإذن الله أيها الإخوة سنتجه إلى المستقبل بعزم وإيمان، وتصميم، حتى نرسي بين ربوع هذا الوطن العدالة الاجتماعية الحقيقية."

وهكذا **تداخل البعد الاقتصادي مع مفهومه للعدالة الاجتماعية من ثلاث زوايا:**

- النهوض بمستوى معيشة أبناء الوطن جميعا، ليكون وطنا للجميع لا حكرا لطبقة مستغلة.
- إطلاق قوى الإبداع لدى الغالبية التي كبلها الإقطاع والاحتكار بقيود أضعفت إنتاجيتها وتدنت بمستوى دخلها، وذلك حتى تشارك في بناء اقتصاد متواصل النماء.
- وفرة الإنتاج باعتبارها ضرورة من أجل إيجاد الناتج الذي يصل إلى الجميع، فالمجتمع العادل هو المجتمع المنتج.

العدالة عنده إذاً كانت عدالة وكفاءة في آن واحد: عدالة في المشاركة في البناء؛ عدالة في توزيع الناتج؛ وكفاءة في تعظيم الناتج الكلي، ومن ثم كفاءة في عمليتي المشاركة والتوزيع معا. وكان هذا هو الأساس في الشعار الذي تبناه الميثاق فيما بعد، وهو شعار "**الكفاية والعدل**". ومن هنا كان **المفهوم البسيط للاشتراكية** هو أن يكون الدخل القومي شركة بين المواطنين، وهو ما لا يتحقق إلا بعدالة التوزيع، لكل بقدر جهده الحقيقي في تحقيق هذا الدخل. وهكذا فإن مفهوم الحرية الاجتماعية في تصورها السهل، هو أن يكون لكل مواطن حق في ثروة وطنه طبقا لجهده الخاص. فالفرصة يجب أن تكون متكافئة، والحق يجب أن يكون مساواة بين الناس. والعدالة الاجتماعية معناها الأخذ من

الغني وإعطاء الفقير، وإعادة توزيع الثروة، وهو ما يهز المجتمع هزا عنيفا. وهذا يشترط حماية للمكاسب، مما يستوجب بذل جهد كاف لتوعية الجماهير الواسعة بحقوقها وتعريفها بقدراتها وطاقاتها الكامنة على حماية هذه الحقوق حتى لا تقع فريسة في براثن الرجعية.

وقد أكتشف عبد لناصر ظاهرة الكوكبة مبكرا رغم أن العالم لم يعطها حقها من الانتباه إلا مؤخرا. فقد لاحظ أنه نظرا لأن العالم تلاشت فيه المسافات بسبب التقدم العلمي الكبير، خصوصا في وسائل المواصلات، فقد تزايدت مطالب الإنسان الحقة والمشروعة بدون زيادة فعالة ومؤثرة في إمكانياته تسمح بتوفر هذه المطالب الحقة والمشروعة، ولا يمكن الوصول إلى قرب الوفاء بآمال البشر الواسعة إلا بعمل منظم يقتضي تعبئة وطنية تقوم بالإرادة الديموقراطية للشعوب، ويفرض عليها بالرضا والوعي تضحيات لا مفر منها قبل مرحلة الانطلاق. وفي هذا دور محوري لسيادة العدالة الاجتماعية. بعبارة أخرى أن مفهوم العدالة لم يكن على نحو ما يدعي البعض مفهوما يفرض التوزيع لناتج متواضع، كما أنه ليس مجرد إعادة توزيع لناتج مرتفع، بل هو رؤية ثاقبة للتغير الدائب في مكونات مستويات المعيشة التي يفرزها التقدم العالمي، والعمل على جعله في متناول الجميع.

وقد تعددت الجوانب التي التقت فيها العدالة الاجتماعية مع البعد الاقتصادي. فإلى جانب ما تضمنته قاعدة الكفاية والعدل من ضرورة زيادة الدخل وما تعنيه من رفع مستوى المعيشة للجماهير، فقد كانت أدوات تحقيق العدالة هي في نفس الوقت أدوات لإطلاق القدرات الإنتاجية لعوامل الإنتاج المختلفة. فإيصال العلم للجميع كان ضرورة للكشف عن الطاقات الخلاقة في المجتمع وحفزها على الإسهام في نهضته. وكان في هذا مواكبا للأبحاث العلمية التي أثبتت أن التعليم لا ينحصر عائده في تحسين وضع الفرد الذي يتلقاه بين أقرانه، بل عائده الأكبر هو تقدم المجتمع ذاته. وكان إدراكه لطبيعة التحولات التي يمر بها العالم هو الذي جعله ينبه إلى أن الشعوب التي اصطدمت مع جيوش الغزاة والمستعمرين في سعيها إلى الحرية في الماضي، سوف تواجه تحديا أخطر على حريتها من غزو الجيوش، ذلك هو احتكار العلم. **فالعلم هو طريق الحرية الحقيقية**، والجهل هو أشد ألوان العبودية ظلاما، وقيوده وسلاسله هي أثقل القيود والسلاسل. "ولقد كان العالم في الماضي ينقسم إلى قسمين، شعوب غازية وشعوب مقهورة. ونحن الآن نرى القسمة تتخذ شكلا آخر: شعوب تعلم وشعوب لا تعلم؛ ولسوف تصبح القوة نصيب الذين يعلمون، أما الذين لا يعلمون فإن الحرية بالنسبة لهم تصبح كلمة جوفاء، لا تحمل في طياتها أي قيمة أو أي عمق. من هنا كانت عقيدتي أن الحرية اللازمة لصنع المجتمع الديمقراطي لا بد أن تنهض على أساس من العلم؛ بل هي بحكم العصر وطبيعته لا يمكن أن تنهض عل غير هذا الأساس". كانت هذه العبارات إنذارا مبكرا بإدراك جوهر التغير الذي أصاب العالم ومهد لما يعرف في لغتنا المعاصرة بالمتغيرات الدولية. على الجانب الآخر لم يكن الإصلاح الزراعي يستهدف فقط إعادة توزيع الثروة لصالح زيادة الإنتاج وحسن توزيع الدخل المتولد عنه، بل رمى أيضا إلى الحد من ولع المصريين باقتناء الأراضي، وتوجيه مدخراتهم إلى الاستثمارات الصناعية. أي أن العدالة الاجتماعية كانت مدخلا لإعادة تخصيص الموارد ورفع كفاءة استخدامها.

ولم يكن التصنيع في نظره مجرد اكتفاء ذاتي من "الإبرة للصاروخ" وهي العبارة التي ذكرها في معرض الحديث عن مواجهة الحصار الاقتصادي الذي أريد به الحد من إرادة دولة كانت تعتمد على الخارج في كل شيء، من الإبرة للصاروخ. كانت الصناعة تتداخل مع مفهومه للعدالة الاجتماعية في أربع نواحي: توفير الاحتياجات الأساسية للجماهير التي ارتفع دخلها؛ وخلق فرص للعمل أمام العاملين الذين ضاقت بهم الزراعة؛ وتمكين الدولة من بناء القطاع الاشتراكي المملوك للشعب؛ وحفز صغار المدخرين عل التوجه إلى الاستثمار الصناعي بدلا من العقاري. كانت الصناعة هي المدخل الأساسي لجعل العدالة الاجتماعية أداة توجيه للاقتصاد بدلا من أن تكون توزيعا لدخل زراعي محدود.

ولعل الخطة القومية الأولى خير شاهد على هذا الترابط القوي بين العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. فقد وصف تلك الخطة بأنها كان عليها أن تكون أداة إنتاج وكان عليها في نفس الوقت أن تكون أداة عدل: أداة إقامة مصانع جديدة وأداة توسيع مشاركة الشعب في ملكيتها؛ أداة استصلاح أرض بكر وأداة خلق ملاك جدد؛ أداة تشجيع لرأس المال الخاص، وأداة توجيه له بعيدا عن الاستغلال والاحتكار. وكان من الواضح لديه أنه لا يمكن للدولة أن تحصل على العدالة بالدخل القومي السائد فيها، بل لا بد من زيادة ذلك الدخل مرات ومرات. فإذا أريد تدعيم الثورة الاجتماعية فلا يجب أن يقتصر الأمر على عدالة التوزيع فقط، ولكن لا بد من العمل ومن الإنتاج، وفي نفس الوقت القضاء عل كل وسائل الاحتكار وفرص الاستغلال ضمانا لعدالة التوزيع. وبعبارة أخرى دفعته العدالة إلى منهج يربط بين الإنتاج والتوزيع على نحو فريد. فالمنهج الشائع يبدأ، كما أسلفنا من قاعدة تعظيم الإنتاج وتقبّل التوزيع الذي يصاحب ذلك التعظيم. ثم تأتي العدالة لتقوم بإعادة التوزيع ضمن الحجم الكلي للإنتاج الذي يُفترض أنه أكبر ما يمكن. أما نقطة البدء عنده فكانت هي التوزيع العادل؛ فإذا جاء ناتجه متواضعا كان الاندفاع نحو تعظيم الإنتاج مع استمرار تحقيق العدالة أمرا مطلوبا ومبررا. وبعبارة أخرى **لم تكن العدالة عنده تأتي آخرا وفق المنهج الشائع، بل كانت عدالة التوزيع أولا حتى تتحقق العدالة في الإنتاج والتوزيع دائما**. وكان في هذا يضع الأساس لما تمخضت عنه دراسات المنظرين للتنمية، وبخاصة تلك التي دعا مكنمارا (رئيس البنك الدولي في السبعينات) إلى إجرائها، والتي تمخضت عما يسمى **بنظرية النمو مع التوزيع**.

بناء الفرد والمجتمع

كان عبد الناصر يرى أن ما عرفته ثورة 23 يوليو/تموز من أعمال يحتمل ألا يبقى ما لم يكن هناك مجتمع سليم يحمي هذه الأعمال ويحرص عليها ويدافع عنها ولا يقف منها موقف المتفرج بل يشارك فيها ويضيف إليها. وفي أوائل عام 1953، ولما تمضِ على قيام الثورة سوى أشهر معدودات قال عبد الناصر: "**إننا لا نبغي فقط نهضة عمرانية أو صناعية أو عسكرية، ولكننا نبغي نهضة بشرية**." كان هذه العبارة تسبق التوجه الحديث الذي بدأت تدعو له الأمم المتحدة إلى التنمية البشرية بحوالي أربعين عاما ! وقد كان يردد دوما أن بناء المصانع سهل وبناء الجسور سهل وبناء السدود سهل، أما بناء البشر فهو الصعب العسير، وهو في الوقت نفسه مطلب أساسي. فالأمة هي مجموعة

من البشر، وعلى قدر أحاسيس هذه المجموعة وإنعكاساتها وما يختلج في قلوبها ونفوسها تكون الأمة في قوتها أو في عزتها، في صلابتها أو في مكانتها، ثم في انطلاقها من أجل البناء .. البناء الكبير. فالهدف الرئيسي هو أن يكون الجميع أحرارا حتى ينعموا بهذه الحرية في بناء المجتمع المرغوب. هذه الحرية تتضمن التحرر من التفرقة الطبقية ومن كل أنواع الأرستقراطية الموروثة من الماضي، فلا قيمة للحرية إلا إذا تحرر الفرد، وإلا إذا اطمأن الفرد على مستقبله ورزقه حتى يستطيع أن يعلن رأيه بحرية. من جهة أخرى فإن الفرد، مهما كانت منزلته، يستطيع أن يؤثر على المجتمع كله، بل وعلى الوطن كله، فإذا عمل خيرا فإن تأثيره سيكون خيرا على أنحاء الوطن. المهم أن يؤمن بنفسه ويؤمن بوطنه، ويجد سعادته في خدمة المجموع، مطمئنا إلى أن المجتمع يفيه حقه، وهو ما يتداخل بصورة عضوية مع العدالة الاجتماعية. وكان هذا هو ما دفعه على التأكيد على أن يوجد في كل مكان وفي كل قرية وفي كل كفر القادة الذين يطورون المجتمع.

كان في رأي عبد الناصر أن المقياس الصحيح للحياة الديمقراطية السليمة هو اهتمام الدولة بالفرد وتقديم ما يحتاج إليه من خدمات والوفاء بحاجاته المختلفة. ولعل في هذا صياغة مبكرة للهدف الذي بدأت منظمة العمل الدولية تنادي به في أواخر الستينات، وتبناه دارسو التنمية في أمريكا اللاتينية، وتبعهم الكثيرون من المهتمين بشؤون التنمية، ومن بينهم البنك الدولي (تحت قيادة مكنمارا)، وهو "**الوفاء بالحاجات الأساسية**" للمواطنين. وحينما يشتد التخلف ويتدنى الدخل، لا تكون المشكلة التي تواجه المجتمع هي فقط ضعف القاعدة الإنتاجية، بل لعل الأخطر هو ضيق وتشوه البنية الاجتماعية الأساسية، إذ تستأثر الطبقات المحظوظة بالنذر اليسير من الخدمات الذي يوفره المجتمع، فهي وحدها القادرة على دفع ثمن تلك الخدمات. ويصبح الحديث عن التنمية أمرا عديم المغزى طالما لم تحدث نهضة بالخدمات العامة لكي تصل إلى جميع المواطنين أيا كان موقعهم على سلم الدخل، وأيا كانت الفئات السكانية أو الاجتماعية التي ينتمون إليها. بعبارة أخرى لا تستقيم التنمية ما لم تحدث عدالة في توفير الخدمات العامة، وإتاحتها لكافة فئات الشعب أيا كان مستوى دخلها.

وتطلّب تصحيح البنية الاجتماعية المصاحب للنهوض بالفرد كأركان للعدالة الاجتماعية، العمل في جبهتين. أولاهما النهوض بالحركة التعاونية التي تجاوزت جمعيات الإصلاح الزراعي لتشمل مجمل المنتجين الصغار، سواء في الزراعة أو الصناعات الحرفية، لتعزز قدراتهم الإنتاجية وتخلصهم من سطوة المرابين والوسطاء، وترفع قدراتهم إزاء كبار المنتجين. فالعدالة لم تكن تجيز ترك هؤلاء ليقعوا مرة أخرى فريسة الآليات التي أفرزت الظلم الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي فيما مضى. الجبهة الثانية هي التأمين الذي بدأ بدايات متواضعة لبعض عمال الصناعة والتجارة إلى جانب الموظفين، ولكنه كان يريد أن **يعطي معاشا لكل فرد** في الدولة وكل أسرة تفقد عائلها. فكل فرد يجب أن يشعر أن هناك تأمين له للمستقبل، تأمين لأولاده وتأمين لعائلته، فهذا يكون عاملا مساعدا أيضا في العمل، لأنه إذا شعر كل واحد أن هناك تأمين لمستقبله في الشيخوخة أو العجز أو المرض إلى آخره،

فسيعمل أكثر وهو مطمئن إلى مستقبله، دون أن يحس بالقلق. وأضاف أنه يود أن يكون جميع أفراد البلد طبقة عاملة فيحصلون على التأمين، وفي الوقت نفسه يعملون على مضاعفة الدخل القومي.

وحتى تسود العدالة الاجتماعية وتغلق منافذ النظام الاجتماعي كان لا بد من تصحيح العلاقات بين فئات المجتمع. نموذج لذلك قوانين عقد العمل الفردي وتمكين العمال من المشاركة في الإدارة وفي نصيب من الأرباح، حتى يطمئنوا إلى أن عائد نشاطهم ليس موضع استغلال. وفي الوقت نفسه كان ينأى بالدولة أن تتحيز لطبقة دون أخرى. وبوجه خاص أكد على الموازنة بين الاستجابة لمطالب العمال، وضرورة إدراك الحاجة إلى عدم إكراه أصحاب الأعمال حرصا على الاستثمار وخلق فرص العمل. كانت العلاقة العضوية بين ممارسة العدالة الاجتماعية وبين تعظيم المشاركة في الإنتاج ورفع الدخل وتحقيق ما يتطلبه ذلك من موازنات اجتماعية هي لب مجتمع الكفاية والعدل. وفي هذا السياق أيضا رسمت حدود العلاقة بين رأس المال العام ورسم المال الخاص.

خاتمة - الكفاءة الاجتماعية

الحديث يطول، ولعل خير ما نختتم به هذه العجالة هو أن ما سعى إليه عبد الناصر يندرج تحت عنوان "الكفاءة الاجتماعية". فالقضية، كما أوضحنا مرارا، لم تكن السعي إلى بناء اقتصاد حديث بكل ما يتضمنه من مظالم اجتماعية، ثم نسج الناس حوله، وإغرائهم على قبوله من خلال عدالة اجتماعية تصحيحية، بل كان الأمر بالنسبة له هو بناء "**تنظيم مجتمعي**" قويم وتوفير متطلباته، بما في ذلك بناء اقتصاد قوي يعود ناتجه المتصاعد على الغالبية لا الأقلية. وهنا أيضا يسبق عبد الناصر التاريخ، إذ أن هذا المفهوم بدأ يجد طريقه مؤخرا إلى أدبيات التنمية. هذا البناء المجتمعي السليم يتميز بالكفاءة الاجتماعية من حيث أنه القادر على إطلاق قوى الإبداع لدى البشر كل البشر، ومن ثم توفير مقومات الكفاءة الاقتصادية التي ظلت هي الوحيدة المستأثرة بالاهتمام دون أن تثبت جدارتها. يكفي أن العالم اجتمع مؤخرا في قمة للتنمية الاجتماعية ليعالج قضايا الفقر والبطالة والاندماج الاجتماعية لمختلف دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها، وهي قضايا إن دلت على شيء فإنما تدل على افتقاد العدالة الاجتماعية. ولكنها قضايا شغلته دائما في وطنه العربي الكبير، فطرح مفهوما للقومية العربية يرتكز على العدالة الاجتماعية وسعى إلى تطبيقه على الجمهورية العربية المتحدة فأثار حفيظة القوى الرجعية داخل الوطن العربي وخارجه. لنذكر دائما أن الحرب على عبد الناصر لم تكن حربا على ما سعى إليه من تنمية أو من اعتماد عربي على النفس فحسب، وإنما لأنه أراد إقامتهما على قاعدة راسخة من العدالة الاجتماعية .. فلتكن لنا في هذا عظة، ولتكن فيه عبرة.